السنة الثالثة والعشرون/ العدد86 / شهر ايلول / سنة2025 تاريخ قبول النشر2025/1/27
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i86.1345

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

ISSN:1812-8742 ISSN ONLIN:2791-092X Arcif = 0.375

An analytical view of trade policy and its impact on the manufacturing sector in Iraq after 2003

رؤية تحليليه للسياسة التجارية واثرها على قطاع الصناعة التحويلية في العراق بعد عام2003

مصطفى حمزه عبدالله
Mustafa Hamza Abdullah
mustafa_hamza@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. احمد حافظ الطائي
Prof. Dr. Ahmed Hafez Al-Taie
dr_ahmed_al@uomustansiriya

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

Abstract

The adoption of a free trade policy after 2003, and imports without controls with the absence of measures to protect national production, contributed to the further deterioration of the activities of the manufacturing sector, and the decline in its contribution to the gross domestic product. The research problem stems from the adoption of a free trade policy after 2003 and the resulting adoption of a trade openness policy. The research aims to adopt trade policies that support the manufacturing sector in a way that serves the initial steps of the economic diversification process, as the deductive approach was relied upon through the descriptive analytical method to reach the research goal and prove. The most important conclusion reached by the researcher is the ineffectiveness of trade policy towards the industrial sector, due to the rentier orientation of economic policy. As for the most important recommendation, it is to strengthen the link between trade policy tools and other government measures to support the manufacturing sector, in a way that ensures raising its productivity performance, by operating idle energies based on available local resources.

Keywords: Trade Policy, Manufacturing industry

المستخلص

إن تبنى سياسة حرية التجارة بعد عام(2003) والاستيراد بدون ضوابط مع غياب الإجراءات الكفيلة بحماية الانتاج الوطني، والذي أسهم بزيادة التدهور بأنشطة قطاع الصناعة التحويلية، وتراجع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.تنطلق مشكلة البحث من تبني سياسة حرية التجارة بعد عام (2003) وما ترتب عليها من اعتماد سياسة الانفتاح التجاري. إذ يهدف البحث لانتهاج سياسات تجارية داعمة لقطاع الصناعة التحويلية بما يخدم الخطوات الأولية لعملية التنويع الاقتصادي إذ تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي للوصول إلى هدف البحث وإثبات أهم استنتاج توصل اليه الباحث وهو عدم فاعلية السياسة التجارية اتجاه قطاع الصناعة

بسبب التوجه الريعي, للسياسة الاقتصادية. اما اهم توصية تعزير الترابط بين ادوات السياسة التجارية والإجراءات الحكومية الأخرى, لدعم قطاع الصناعة التحويلية، بما يضمن رفع أداء انتاجيته، عن طريق تشغيل الطاقات العاطلة اعتماداً على الموارد المحلية المتوفرة.

الكلمات الرئيسية: السياسة التجارية، الصناعة التحويلية

المقدمة

إن الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات هيكلية بجميع قطاعاته الاقتصادية بعد عام (2003) ولاسيما قطاع التجارة الخارجية. بفعل اتباع سياسة الباب المفتوح المتمثلة في الاستيرادات المباشرة الواسعة للسلع من الخارج من جانب، ومن جانب آخر فأنّ الدمار الذي تركته الحرب الأمريكية في عام (2003) ومن ثم الصراعات الداخلية التي حصلت في البلد في عام (2006) والحرب مع التنظيمات الإرهابية في عام (2014) كل تلك الأحداث مجتمعة ساهمت في توقف نشاط أغلب القطاعات الاقتصادية، ولعلّ قطاع الصناعة التحويلة أحد تلك القطاعات التي تضررت بصورة كبيرة مما أدى إلى ضعف قدرته بأخذ دوره في استيعاب البطالة وتوفير فرص العمل، فضلا عن ضعف قدرته على تحقيق التحول بنية الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإن تصحيح الاختلالات الهيكلية الحاصلة في بنية الاقتصاد العراقي، تتطلب اتباع سياسة تجارية فاعلة ومحفزة للصادرات الوطنية وهذا الأخير لا يتحقق إلّا عن طريق تنمية وتطوير الجهاز الإنتاجي للمشروعات في قطاع الصناعة التحويلية باعتباره أحد القطاعات المحرِّكة للنمو الاقتصادي.

1. منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: إن تبني سياسة حرية التجارة بعد عام(2003) وما ترتب عليها من اعتماد سياسة الانفتاح التجاري والاستيراد بدون ضوابط مع غياب الإجراءات الكفيلة بحماية الإنتاج الوطني، قد أسهم بزيادة التدهور في أنشطة قطاع الصناعة التحويلية وتراجع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً : هدف البحث: يهدف البحث إلى انتهاج سياسات تجارية داعمة لقطاع الصناعة التحويلية بما يخدم الخطوات الأولية لعملية التنويع الاقتصادي وبشكل يضمن تحقيق الانسجام والتناسق مع باقي السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد العراقي

ثالثاً : أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من حاجة العراق في ظل التقلب المستمر لإيرادات النفط بالتركيز على دور الصناعة التحويلية في تصحيح الاختلالات الحاصلة في هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات والاستيرادات لغرض تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

رابعاً : منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي للوصول إلى هدف البحث وإثباته

خامساً : الإطار الزماني والمكاني: الحدود الزمانية للبحث (2022- 2005)، أما الحدود المكانية فهي العراق

سادساً : هيكلية البحث: يتضمن البحث الاتي:

المحور الأول: المضامين النظرية للسياسة التجارية و النمو الصناعي.

المحور الثاني : تحليل واقع قطاع التجارة الخارجية و الصناعة التحويلية في العراق.

المحور الاول : ـ المضامين النظرية للسياسة التجارية و النمو الصناعي

اولا ـالمضامين النظرية للسياسة التجارية وهي على النحو الاتي:ـ

1ـمفهوم السياسة التجارية : تعرف السياسة التجارية " بأنها مجموعة من الإجراءات التي تباشرها الدول في علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، إذ تتضمن التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف

و الاستثمار، بقصد تحقيق مكاسب وأهداف معينة تتفق مع باقي اهداف السياسة العامة للمجتمع" (تركي 2014، 10). وتعرف أيضا" بأنّها مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة في نطاق العلاقات التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، إذ تقوم كل دولة بفرض بعض القيود على حرية تدفق التجارة الدولية من السلع و الخدمات لداخلها، بهدف تحقيق أهداف تتوافق مع سياستها الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها (الحسناوي 1987، 270). ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف السياسة التجارية : بأنها الإجراءات والقواعد والتنظيمات المتخذة من قبل الدولة والمتمثلة بأخذ صورة مفصله ودقيقة للوضع الاقتصادي في البلد وواقع التجارة الخارجية والتمكن من وضع سياسة تلائم الواقع للتوصل إلى الهدف المرسوم للتجارة الخارجية بين الدول المتبادلة ويمكن قطاع التجارة من المساهمة في تنمية اقتصاد البلد.

2.أهداف السياسة التجارية: للسياسة التجارية مجموعة من الأهداف وهي على النحو الاتي :

أ. الأهداف الاقتصادية وهي [متولي 2011، 69]:

- دعم وحماية الصناعة المحلية الناشئة من منافسة السلع الأجنبية المتطورة.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي عن طريق حماية الاقتصاد الوطني، من المؤثرات الخارجية مثل الانكماش والتضخم المستورد الذي يؤثر على الاقتصاد المحلي بشكل مباشر، فضلاً عن حماية منتجات الاقتصاد الوطني من (الاغراق)*.
- دعم وتشجيع وتطوير الصادرات السلعية من المنتجات الصناعية والزراعية، وذلك من أجل إبقاء قدرة تلك السلع على منافسة السلع الأجنبية.
- شجيع القطاع الخاص على الإنتاج ليكون المحرك الأساسي لعملية التنمية الشاملة، من أجل المحافظة على حجم التوظيف والعمل على زيادته.

ب. الأهداف الاجتماعية [السعدي 2021، 13]:

- حماية مصالح أفراد المجتمع من المزارعين والمنتجين المساهمين في العملية الانتاجية، خاصة السلع الضرورية والأساسية في البلد عن طريق فرض قيود على السلع المشابه لتلك السلع.
- توزيع الدخل القومي بين مختلف فئات المجتمع والطبقات العاملة، حيث يعد هذا الهدف أحد الأهداف الحيوية للسياسات التجارية، في أي مجال لتحقيق التساوي بين أفراد المجتمع.

ج. الأهداف المالية [ابوشرار 2010، 230] :تتعلق الأهداف المالية بزيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة عن طريق الحصول على الأموال بفرض الرسوم الكمركية والضرائب على السلع المستوردة أو السلع المصدرة للخارج من أجل تغطية النفقات العامة للدولة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بميزان المدفوعات، إذ يتم ذلك عن طريق استخدام بعض الإجراءات للتحكم بأسعار الصرف والرقابة المحلية.

د. الأهداف الاستراتيجية : تتعلق الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة برسم السياسة التجارية الملائمة لاقتصاد البلد باتخاذ القرارات المهمة والأساسية المناسبة بعيدا عن التأثيرات الخارجية وعدم التبعية الاقتصادية والسياسية لأي دولة أخرى، فضلا عن المحافظة على الثروات القومية للأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها بشكل سريع هذا من جانب ومن جانب آخر السعي إلى تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية في كل القطاعات الاقتصادية (الوزان و مظفر 2008 ، 220).

3.انواع السياسة التجارية:

تقسم السياسة التجارية الى النحو الاتي [غناوي 2001، 5]:

* هو بيع السلعة بسعر اقل من سعر تكلفة الانتاج المحلي او اقل من السعر الذي تباع به في الدول المصدرة او اقل من السعر المتعارف عليه دوليا، يؤدي ذلك الى انخفاض على السلعة المحلية وبالتالي تخرج من السوق والسبب ارتفاع اسعارها وارتفاع تكلفة انتاجها امام منافسة السلع الاجنبية.

أ-سياسة الحماية التجارية: بموجب هذه السياسة فأن الدولة تتبع سياسة الانغلاق والانعزال الاقتصادي والتجاري من أجل حماية الاقتصاد الوطني من الهيمنة الاقتصادية الخارجية، والتي تم تطبيقها في المذهب التجاري، وان انصار تلك السياسة يرون انها مصدر لثراء الدولة التي كانت تقاس بما تملك من معادن نفيسة المتمثلة بالذهب والفضة، اذ من الضروري تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية، من اجل تقييد الاستيرادات وفتح المجال امام الصادرات (كبة 1981 ، 507) . وتعرف هذه السياسة على "انها مجموعة من الاجراءات الحكومية التي تعتمدها الدولة بهدف حماية السلع المحلية المنتجة من قبل المواطنين من السلع الاجنبية المماثلة لها"، وذلك عن طريق تبني مجموعة من القوانين والتشريعات والضوابط، واتخاذ القرارات اللازمة التي تسهم في الحفاظ على المنتج المحلي من السلع الاجنبية المنافسة (المولى 1999، 219).

ب-سياسة الحرية التجارية: ان هذه السياسة ظهرت عند مدرسة الفيزوقراطيين (الطبيعيين) وانتعشت مع أفكار كل من ريكاردو وادم سميث، فهي تنادي بالحرية الاقتصادية، أي ابتعاد تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية (المصري 2019، 7-8). وعرفت " بأنها مجموعة من إجراءات وقواعد وتدابير المتبعة لإزالة القيود او تخفيضها سواء كانت قيود مباشرة او غير مباشرة، تعريفية أو غير تعريفية، كمية او غير كمية، من اجل تفعيل حركة التجارة الدولية للحصول على اهداف معينه" (الصرن بلا تاريخ، 286). فالحرية التجارية هي امتناع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي بأي حاله من حالات التدخل الحكومي وترك الامور تجري تحت اشراف القوى العاملة في السوق، في ظل المنافسة ليتم تحديد اثمان السلع، ولضمان وفرة هذا السلع ينبغي على المجتمع تعميق الحرية كي لا يستطيع أي شخص من احتكارها بما يضمن توافر السلع والخدمات التي يحتاجها الافراد جميعا. فضلاً عن انها تشجع نحو الانتاج كثيف رأس المال (عبير و غفران 2006، 124).

4-ادوات السياسة التجارية : ان السياسة التجارية تتضمن الأدوات الاتية:-

أ-الادوات والوسائل السعرية : وهي الادوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في العملية التجارية عبر آلية الثمن لتحقيق مجموعة من الاهداف (اقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية وتنموية وبيئية) فضلا عن تأثيرها في اساليب التبادل الدولي عن طريق التأثير في اثمان السلع المصدرة والمستوردة وهي على أنواع (التعرفة الكمركية، الإعانات, الاغراق الاقتصادي, سعر الصرف الأجنبي).

ب-الأدوات والوسائل غير السعرية (الكمية) : وهي الوسائل التي تسهم في التأثير في الكمية المعروضة ومن ثم التأثير في الاسعار، ومن اشكالها الحصص التجارية، تراخيص الاستيراد، أسعار الصرف.

ج-الادوات والوسائل الاجرائية والادارية : وتسمى ايضا(الإجراءات الرمادية) وهي الاجراءات التي تبقي على الميزة التنافسية في انتاج السلع المحلية، وحمايتها من السلع الاجنبية، اي انها تعيق تدفق السلع الاجنبية الرخيصة، والمنافسة للسلع المحلية من الخارج.

ثانيا- المضامين النظرية للنمو الصناعي:-

1-مفهوم واهداف النمو الصناعي : يعد قطاع الصناعة من بين القطاعات الرائدة والمهمة لأي اقتصاد سواء كان متقدما ام ناشئ وهو حجر الزاوية في احداث التقدم الاقتصادي، فهو يساهم في زيادة مستوى الانتاج من ثم القدرة على زيادة كمية السلع المصدرة الى الخارج (ابراهيم 2023، 24) لذلك فان نمو القطاع الصناعي هو احد المرتكزات الاساسية في التحولات والتغيرات الهيكلية لأي اقتصاد، وهو القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية في الكثير من دول العالم (التميمي 1985، 14-15). ويمكن إعطاء مفهوم عام للنمو الصناعي فهو يعني" العملية التي تؤدي الى الزيادة الكلية في حجم الانتاج او في قيمته أو تحسين نوعيته وتنويع منتجاته أو في رفع كفاءتها الناتجة عن العمليات

الصناعية"، ومن الطبيعي ان يتحقق النمو الصناعي عن طريق زيادة الكمية المطلوبة من المنتجات أو السلع الصناعية، فقد يحدث النمو نتيجة تلبية الزيادة في الطلب على تلك المنتجات. ويمكن حصول النمو الصناعي بطريقة مقصودة من قبل الدول وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ان نمو الصناعي يختلف من دولة إلى أخرى أو من مكان الى اخر من حيث السرعة والمعدل حسب تطور القطاع الصناعي وقدرة الصناعة في توفير الظروف الملائمة والامكانات لتحقيق النمو من خلال الطلب في السوق المحلي والخارجي (الشكري 2016 ، 123-125). ويمكن اعطاء النمو الصناعي تعريفا اخر اكثر شمولا " بأنه الزيادة الكاملة من الكميات والقيمة الانتاجي الصناعية بشكل عام، أو في احد فروعة بشكل خاص خلال مدة زمنية معينة، وقد يحصل النمو في موقع دون آخر او في اقليم دون اخر ضمن الدولة الواحدة " (حازم و المشهداني 2012، 176-178) . ومن الاهداف التي يمتاز نمو القطاع الصناعي في تحقيقها هي الحد او تقليل معدل البطالة عن طريق خلق فرص عمل للأيدي العاملة الفائضة، فالقطاع الصناعي من القطاعات التي تعمل الدول على تنميتها وتطويرها من اجل استيعاب واحتواء العمالة ذات القدرة على العمل والانتاج (الحيالي و المشهداني 2012، 124).اما في ما يخص تنويع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل فان تنمية القطاع الصناعي يحقق هذا المطلب لدى الدول التي تسعى لتنويع مصادر الدخل، ويعد النمو في الصناعة من الوسائل المهمة في توفر النقد الاجنبي، الذي يسهم في معالجة العجز في ميزان المدفوعات بشكل عام، والميزان التجاري بشكل خاص، وذلك عن طريق زيادة الانتاج المحلي من السلع وتلبية الطلب المتزايد من الداخل، من اجل تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات (الدوري 2018، 32). ويهدف النمو الصناعي الى تطوير الصناعة التحويلية، والعمل على رفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن احلال السلع المحلية محل السلع المستوردة من الخارج لتلبية الاستهلاك المحلي وتحقيق الترابط بين مختلف فروع المشاريع الصناعية للبلد (الشكري، القيمة المضافة في القطاع الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة (2014-2000) دراسة قياسية باستخدام اساليب احصائية حديثة 2016، 120)، إضافة إلى مساهمته في دعم وإشراك القطاع الخاص في عملية البناء والتنمية.

2.مصادر النمو الصناعي : إنّ من بين المصادر الأكثر فاعلية نمو القطاع الصناعي تتمثل بالاتي:

أ- راس المال البشري والمادي: يشكل رأس المال البشري والمادي جزء اساسيا في عملية نمو الصناعي، حيث يمثل راس المال البشري " مجموعة من المعارف والقدرات والمهارات البشرية" (خلف، التنمية الاقتصادية 1988، 64-65) "، أما رأس المال المادي فهو" الإمكانات المادية والبنى التحتية والطاقة والخدمات التي تسهم في تهيت الجو الملائم والمناسب في زيادة القدرات الانتاجية وبالتالي نمو اقتصاد الدولة ".أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الانمائي للاستثمار بالرسمال البشري "بانه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين عن طريق المهارات المعرفية التي يكتسبونها عن طريق العلم والخبرة"، وعليه فإنّ انخفاض الاستثمار في راس المال المادي والبشري يؤدي إلى انخفاض النمو الصناعي، وانخفاض الانتاجية في مختلف النشاطات الاقتصادية مما يؤدي لانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، وهذا الأخير يقود لانخفاض القوة الشرائية على السلع ومن ثم انخفاض الطلب على السلع الرأسمالية الصناعية.

ب.التطور والتقدم التكنلوجي: يعتبر دخول الأساليب التكنلوجية المتطورة والمتقدمة من أهم العوامل التي تساهم في زيادة النمو الصناعي، وبالتالي يحدث تغيرا جذريا في عملية الإنتاج، مما يساعد في احداث زيادة في الدخول، التي بدورها تسهم في زيادة الطلب على السلع المنتجة (القريشي- و الشمري 1993، 516-521)، ان التقدم التقني والعلمي يؤدي الى حدوث تغيرات واسعة في الانتاج

والعمل الذي يستلزم كوادر بشرية خاصة تتناسب مع التقدم الحاصل كما أنّ التعليم أصبح مسؤولا عن إعداد الأفراد والاسهام بوعي وإدراك في دفع عملية التنمية إلى الأمام (ع. المولى 1993، 66). وعليه فإنّ كلاً من رأس المال البشري والمادي، والتقدم التكنلوجي يسهمان في تحسين وتطوير الإنتاج فضلاً عن اكتشاف طرق انتاجية جديدة تؤدي إلى زيادة وتحسين نوعية الانتاج للسلع جديدة ومتنوعة وبتكاليف منخفضة وهذا الأخير سوف يمكّن من المنافسة في الأسواق الدولية.

المحور الثاني : تحليل واقع قطاع التجارة الخارجية و الصناعة التحويلية في العراق

أولا: تحليل قطاع التجارة الخارجية: إنّ الإجراءات والتشريعات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بعد عام(2003) والتي هدفت إلى إجراء الإصلاحات في نظام التجارة الخارجية والسياسات التجارية المتبعة آنذاك، لا يمكن ان نطلق عليها نتائج إصلاح, لأنها ركزت على اتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية، كأداة وليست كوسيلة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، كما نتج عنها تعميق الاختلال بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية (اوزلو بلا تاريخ، 47 - 48)، وبعد صدور قرار رقم(12) في حزيران من عام (2003) والخاص بسياسة تحرير التجارة، واعتماد سياسات التجارية المفتوحة من خلال تعليق كافة الرسوم والتعريفات الجمركية والعمل على إزالة أية قيود مفروضة على العمليات التجارية، مما أدت إلى تحمل الاقتصاد العراقي المزيد من الخسائر، فضلاً عن دخول السلع دون مطابقتها للمواصفات النوعية مما جعل العراق سوقاً لتصريف واستهلاك السلع الرديئة، وخروج العملات الأجنبية لاستيراد السلع الاستهلاكية بشكل كبير دون أن توجه لاستيراد السلع الرأسمالية، مما يعزز من الطاقات الإنتاجية، ومن ثم صدر قرار رقم(54) في شباط عام(2004) ليكرس سياسة تحرير التجارة أكثر، إذْ عمل على تعليق الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد باستثناء ضريبة إعمار العراق المفروضة، ويتضح من ذلك توحيد تلك الرسوم والضرائب بشكل رسم موحد، أطلق عليه ضريبة إعمار العراق البالغة(5%) وبدأ العمل بها منذ الأوَّل من نيسان عام (2004) (حسين 2016 ، 376)، ولغرض التعرف على واقع قطاع التجارة الخارجية سوف نتطرق إلى المؤشرات الآتية:-

1ـ تحليل هيكل الميزان التجاري :يعتبر الميزان التجاري المقياس الذي من خلاله يمكن معرفة حجم السلع المصدرة والسلع المستوردة خلال مدة معينة، وهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات وهو جزء من الحساب الجاري، ويشكل الميزان التجاري الجزء الأكبر في ميزان المدفوعات في اي دولة، ويمكن تعريفة على انه : جزء من ميزان المدفوعات يشمل كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من الصادرات والاستيرادات لبلد ما مع بقية دول العالم في فتره زمنية معينة, بالتركيز على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الاولية، التي يمكن مشاهدتها وتسجيلها عند عبورها الحدود (حاتم 2005، 75)، وللميزان التجاري حالتان التوازن والاختلال وتعرف حالة التوازن فيه بانها تساوي او تعادل الصادرات مع الاستيرادات، وللتوازن نوعان التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، اما التوازن المحاسبي فهو التعادل بين الأصول والخصوم لمجمل بنود الميزان التجاري بعد اضافة فقرة الخطأ والسهو، اما التوازن الاقتصادي فهو عبارة عن الرصيد السالب أو الموجب لكل فقرة وبند من بنود الميزان، اما مفهوم الاختلال فإنّه يشير إلى زيادة الجانب الدائن على جانب المدين اي زيادة حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي وبالمقابل انخفاض التزاماتها للدول الأُخرى, أو تغلب جانب المدين على الجانب الدائن اي زيادة التزاماتها اتجاه العالم الخارجي مقارنة بحقوقها عند باقي الدول (Bassam 2010, 229)، وينقسم الميزان التجاري الى قسمين رئيسيين هما هيكل الصادرات وهيكل الاستيرادات وهما على النحو الاتي:

أ-الصادرات السلعية :يتكون هيكل الصادرات في العراق من الصادرات النفطية و الصادرات السلعية كما مبين في جدول (1)

جدول (1): الصادرات السلعية للمدة (2005-2022)

السنة	الصادرات الكلية (مليار دينار)(*)	الصادرات السلعية (مليار دينار)	نسبة الصادرات السلعية الى الصادرات الكلية %
2005	34812	174	0.5
2006	44787	338	0.8
2007	49682	219	0.4
2008	76026	316	0.4
2009	46134	144	0.3
2010	60564	204	0.3
2011	93227	280	0.3
2012	109848	345	0.3
2013	104670	249	0.2
2014	97922	213	0.2
2015	59899	223	0.4
2016	48815	106	0.2
2017	68150	255	0.4
2018	103141	242	0.2
2019	97290	267	0.2
2020	46811	258	0.6
2021	72822	259	0.4
2022	118045	413	0.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية لسنوات متفرقة. (*) الصادرات الكلية تشمل الصادرات النفطية وغير النفطية بعد استبعاد الخدمات.

البيانات في الجدول(1) توضح هيكل الصادرات السلعية للمدة (2005-2022) في العراق، فقد بلغ حجم الصادرات السلعية في عام (2005) حوالي (174) مليار دينار بعد ذلك استمرت الزيادة للمدة (2006-2008) على التوالي (338)، (219)، (316) مليار دينار، فيما تشير البيانات الى ان الاهمية النسبية قد انخفضت خلال هذه المدة وذلك بسب تراجع نسبة الصادرات السلعية الى الصادرات الكلية، والسبب في هذا التراجع الى الاحداث الطائفية التي حدثت في تلك الفترة، وفي اواخر عام (2008) حدث انتعاش في الصادرات السلعية الا ان الاهمية النسبية بقية منخفضة فقد بلغت حوالي (0.4%) واستمر التراجع في عام (2014) حت بلغ (0.2%)، بسبب تراجع الصادرات السلعية حيث بلغ (213) مليار دينار، اما في المدة (2015-2021) فقد شهدت الصادرات السلعية تذبذباً، اما الاهمية النسبية للصادرات السلعية فقد شهدت تذبذباً ايضاً خلال المدة نفسها، اما العام (2022) فقد ارتفعت الصادرات السلعية الى (413) مليار دينار مقارنة بعام (2021) والتي بلغت (259) مليار دينار، ولكن رغم هذا الارتفاع الا ان نسبة الصادرات السلعية الى الصادرات الكاملة انخفضت قليلاً اذ بلغت (0.3%) في عام (2022) بفعل انخفاض الانتاج المحلي المعد لتصدير وارتفاع تكاليف الانتاج المحلي بفعل انخفاض الدعم الحكومي حيث كانت نسبة لصادرات السلعية الى الصادرات الكلية عند مستوى متدني ويعود السبب في ذلك الى انخفاض الانتاج المحلي المعد للتصدير وارتفاع التكاليف الانتاج المحلي بسبب انخفاض الدعم الحكومي عن المصدر الطاقة التي كان يصرف بسعر منخفض الى المنتجين المحليين. ومما سبق نلاحظ ان انخفاض الأهمية النسبية للصادرات السلعية هذا يعني عدم قدرة الصادرات السلعية المحلية على منافسة السلع المستوردة ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة، وهذا يعني ايضاً عدم مقدره السياسة التجارية على تنويع الصادرات المحلية والحد من الاستيرادات الكمالية وعليه فانه التصدير يحتاج للدعم من قبل القطاع الحكومي من خلال توفير المستلزمات الضرورية من السلع الوسيطة و الدعم المحلي للنهوض بالقطاعات السلعية لتمكن هذه القطاعات من زيادة الإنتاج لتغطية الاسواق فضلاً عن التصدير لدول المجاورة للعراق.

ب- الاستيرادات السلعية : هيكل الاستيرادات يتضمن حسب التصنيفات الاقتصادية العالمية مكونين رئيسين، هما الاستيرادات الرأسمالية والاستيرادات الاستهلاكية، والجدول(2) يوضح هيكل الاستيرادات

للمدة (2005-2022) في العراق.

جدول (2): الاستيرادات السلعية في العراق للمدة(2005-2022)

السنة	الاستيرادات الكلية (مليار دينار) (1)	استيرادات المشتقات النفطية (مليار دينار) (2	الاستيرادات الاخرى(مليار دينار) (3)	الاستيرادات الرأسمالية (مليار دينار) (4)	الاستيرادات الاستهلاكية(ملياردينار) (5)	نسبةالاستيرادات النفطية الى الاستيرادات الكلية % (6)	نسبة الاستيرادات الاستهلاكية الى الاستيرادات الكلية % (7)	نسبة الاستيرادات الرأسمالية الى الاستيرادات الكلية % (8)
2005	29383	3756	6299	11823	7504	12.8	25.5	40.2
2006	27444	2159	2945	14053	8286	7.9	30.2	51.2
2007	20861	1815,	1275	11325	6445	8.7	30.9	54.3
2008	35505	2831	3819	22378	9913	8	27.9	63
2009	41283	1588	2574	29494	10175	3.8	24.6	71.4
2010	43674	1944	3650	29832	11860	4.5	27.2	68.3
2011	47540	3395	7839	31586	12551	7.1	26.4	66.4
2012	58481	5281	1282	38250	14936	9	25.5	65.4
2013	58812	4989	2651	37166	16400	8.5	27.9	63.2
2014	52703	4587	6413	34951	13158	8.7	25	66.3
2015	47623	2274	1352	32191	11805	4.8	24.8	67.6
2016	34369	1998	1300	22932	8137	5.8	23.7	66.7
2017	38108	2451	3656	24120	11170	6.4	29.3	63.3
2018	45951	2796	9349	30342	12718	6.1	27.7	66
2019	47946	2824	9165	34358	14067	5.9	29.3	71.7
2020	51214	1438	1654	21843	11276	2.8	22	42.7
2021	54246	5409	1601	22749	10815	10	19.9	41.9
2022	57478	6409	1909	28301	15910	11.2	27.7	49.2
(*)مجموع المتوسطات						7.3	36.4	59.9

المصدر : الاعمدة (6 ,7 ,8) من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

(*)مجموع المتوسطات : هي مجموع قيم النسب على عددها.

لو نظرنا إلى البيانات في الجدول(2) لاحظنا أنّ الاستيرادات الرأسمالية استحوذت على الجزء الأكبر من الاستيرادات الكلية، حيث بلغ متوسط نسبة الاستيرادات الرأسمالية(59.9%) إذ تراوحت النسبة ما بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة(2005-2022) فقد بلغت أعلى نسبة لها(71.7%) في عام (2019)، وبلغت أدنى نسبة لها(40.2%) في عام(2005).وجاءت نسبة الاستيرادات الاستهلاكية في المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمتها في الاستيرادات الكلية، فقد بلغ متوسط نسبة الاستيرادات الاستهلاكية (25.3%)، أمّا الاستيرادات النفطية فقد كانت نسبتها إلى الاستيرادات الكلية منخفضة حيث بلغ متوسط النسبة(7.3%) مما يدل على نسبة مساهمة منخفضة في الاستيرادات الكلية حيث بلغ اعلى نسبة مساهمة في الاستيرادات الكلية(12.8%) في عام(2005) في ما بلغت أدنى نسبة لها (2.8%) في عام (2020)، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ العراق بلد نفطي يعتمد على استخراج النفط وتصديره الى الخارج، اما قيام العراق باستيراد المشتقات النفطية يعود إلى أنّ عملية استخراج النفط وتكرير مشتقاته يعتمد على ادوات ومكائن والمصافي قديمة لم يتم تطويرها منذ عام(2003) ولم تكن تلك الأدوات والمكائن والمصافي قادرة على تلبية الاستهلاك الداخلي الأمر الذي يؤدي إلى استيرادها من الخارج.

ثانيا: تحليل واقع الصناعة التحويلية في العراق

1.نظرة تحليلية عن الصناعة في العراق بعد عام 2003

إنّ من أبرز السمات التي كان العراق يتسم بها امتلاكه قاعدة صناعية مهمة تحظى بالمقبولية لدى المستهلك العراقي والعربي، اذ كان التخطيط حينها ينصب خلال مدة الخمسينيات من القرن الماضي على بلوغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي بنحو(32%) من الناتج المحلي الاجمالي حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي تصنفه ضمن اهدافها فيما يتعلق بالعراق والدول النامية، لكن لم يأخذ القطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي المسار الطبيعي في النمو، وانما ارتبطت تلك المساهمة بالظروف التي كان العراق يعيشها، اما بعد عام (2003) وبسبب الانفتاح التجاري نتيجة الاحتلال فقد حصل ضعف بهيكل الاقتصاد العراقي، مما اثر بشكل مباشر على القطاع الصناعي، اذ اصبح العراق سوق لسلع والمنتجات من كافة انحاء العالم لاسيما بعد محاصرته في فترة التسعينيات من القرن الماضي مما ساهم ذلك في قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، حيث ان الخطوة التي اتخذتها الحكومة بعد عام (2003) بزيادة دخول الافراد والنفقات الحكومية والتي ادت لزيادة الاستيرادات السلعية لسد الحاجة المحلية وهذا قاده لقضاء على كل مظاهر الصناعة في البلاد.

2.مساهمة قطاع الصناعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: يُعد قطاع الصناعة عموماً والصناعة التحويلية خصوصاً من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم، في دراسة وتحليل درجة الاختلال والاستقرار والتطور الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي، اذ عانه الاقتصاد العراقي من تخلف هذا القطاع بعد عام(2003)، لذلك فقد اعتمد بشكل كبير على قطاع النفط ومقابل اهماله للقطاع الصناعي الامر الذي أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي، والجدول(3) يوضح نسبة مساهمة قطاع الصناعة وقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(2005-2022).

جدول (3): نسبة مساهمة قطاع الصناعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005-2022) (مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي قطاع الصناعة	الصناعة التحويلية	نسبة نموالناتج المحلي الاجمالي (1)	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (2)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (3)
2005	73533	43500	971	-	59.2	1.32
2006	95587	54504	1473	30.0	57.0	1.54
2007	111455	61092	1817	16.6	54.8	1.63
2008	157026	87785	264	40.9	55.9	0.17
2009	139330	59975	3412	-11.3	43.0	2.45
2010	177008	77248	3674	27.0	43.6	2.08
2011	217327	122132	6133	22.8	56.2	2.82
2012	254225	134145	6919	17.0	52.8	2.72
2013	273587	132731	6286	7.6	48.5	2.3
2014	266332	122357	4999	-2.7	45.9	1.88
2015	194680	69825	4235	-26.9	35.9	2.18
2016	196924	72233	4436	1.2	36.7	2.25
2017	221665	93884	4820	12.6	42.4	2.17
2018	268918	123232	4933	21.3	45.8	1.83
2019	276158	119707	5257	2.7	43.3	1.9
2020	215662	67051	5988	-21.9	31.1	2.78
2021	301153	144610	6714	39.6	48.0	2.23
2022	312543	130582	6874	3.8	41.8	2.2
مجموع المتوسط				10.0	46.8	2.0

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية. العمود (1) (2) (3) من إعداد الباحث.

(1) نسبة نمو الناتج = (سنة المقارنة – سنة الاساس / سنة الاساس)*100.

(2)(3) نسبة المساهمة = (المتغير الجزئي/ المتغير الكلي)*100.

من بيانات الجدول(3) يوضح مساهمة قطاعي الصناعة والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجماليلاحظ أنّ نسبة مساهمة الصناعة في GDP اتسمت بالانخفاض خلال المدة (2005-2010) ويعود السبب في ذلك إلى تراجع السياسة التي اتبعتها الدولة في تخفيض التخصيصات لهذا القطاع والاهمال الكبير الذي أدى إلى انعدام حافز هذه الصناعة الى رفع مستوى المساهمة الفاعلة في GDP خلال هذه المدة (وزارة التخطيط المديرية العامة للحسابات القومية، قسم التخطيط والمتابعة، سنوات مختلفة) . أما عامي(2011) و (2012) فقد شهدا ارتفاعاً ملحوظاً في هذه النسبة فقد بلغت على التوالي (56.2%) (52.8%)، بعد ذلك شهدت المدة الممتدة(2013-2020) تذبذبا في نسبة مساهمة الصناعة في GDP، أمّا العامان الأخيران (2021)، (2022) فقد شهدتا ارتفاعاً طفيفاً عن المدة السابقة فقد بلغا على التوالي (48%) و(41.8%) ويعود السبب في هذا الارتفاع الى ادخال بعض التحسينات التي اجريت في بعض الصناعات التي اعتمدت في تطويرها على السلع الرأسمالية التي تم ادخالها في منظومة الصناعة المحلية التي ساهمة بشكل ملحوظ في رفع هذه النسبة في الناتج المحلي الاجمالي (وزارة التخطيط ، المديرية العامة للحسابات القومية قسم التخطيط والمتابعة، سنوات مختلفة). اما اعلى نسبة مساهمة لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت(59.2%) في عام (2005)، فيما بلغت ادنى نسبة مساهمة هذا القطاع في GDP خلال مدة الدراسة(31.1%) في عام (2020)، اما مجموع متوسط هذا النسبة لهذا القطاع كانت (46.8).

وفي ما يخص نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في GDP فقد لوحظ تذبذب هذه النسبة خلال مدة الدراسة، فقد بلغت اعلى نسبة له (2.78%) في عام (2020)، وبلغت ادنى نسبة (0.17%) له في عام (2008).

3- مساهمة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية

يوضِّح جدول(4) مساهمة قطاع الصناعة في الصناعة الكلية للمدة(2005-2022) وعلى النحو الاتي :-

جدول (4) : نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الصادرات الصناعية للمدة (2005-2022)(مليار دينار)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات النفطية /الصادرات الكلية % (1)	نسبة الصادرات الزراعية /الصادرات الكلية % (2)	نسبة الصادرات الصناعية / الصادرات الكلي % (3)
2005	34812	34637	88	87	99.5	0.25	0.25
2006	44787	44448	126	213	99.2	0.25	0.47
2007	49682	49462	149	248	99.2	0.3	0.50
2008	76026	75708	228	380	99.2	0.3	0.50
2009	46134	45989	129	217	99.3	0.28	0.47
2010	60564	60359	170	284	99.3	0.28	0.47
2011	93227	92968	260	439	99.3	0.28	0.47
2012	109848	109502	308	515	99.3	0.28	0.47
2013	104670	104419	291	492	99.3	0.28	0.47
2014	97922	97708	9	177	99.8	0.02	0.18
2015	59899	59676	5	13	99.9	0.03	0.07
2016	48815	48707	2	6	99.9	0.02	0.06
2017	68150	67894	33	50	99.9	0.04	0.06
2018	103141	101929	7	107	99.9	0.01	0.09
2019	97290	94457	19	185	99.8	0.01	0.19
2020	46811	44231	14	149	99.7	0.03	0.27
2021	72822	72603	32	286	99.7	0.01	0.29
2022	118045	117632	31	289	99.8	0.01	0.29
المتوسط					99.6	0.15	0.31

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البنك المركزي، المديرية العامة للاحصاء والبحث، التقارير السنوية خاصة بالمدة(2005-2022).

توضّح البيانات الواردة في جدول(4) هيمنة القطاع النفطي على مجمل الصادرات العراقية مما يشير إلى تراجع التنوع في هيكل الصادرات الاخرى الى مستويات متدنية جدا، اذ شكلت الصادرات النفطي ما نسبته بين (99.5%) و (99.9%) من مجمل الصادرات الكلية خلال المدة المدروسة الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي معتمدا اعتمادا كليا في توفير النقد الاجنبي، ومن الملاحظ تراجع قطاع الصناعة في نسبة مساهمة في الصادرات الكلية اذ بلغ اعلى نسبة مساهمة له (0.50%) في عامي (2007) (2008)، وادنى نسبة مساهمة له بلغت (0.6%) في عامي(2017)، (2016) وبمتوسط بلغ (0.31%) ويعود تراجع مساهمة هذا القطاع في الصادرات الكلية الى الاهمال الذي تعرض له هذا القطاع من قبل الحكومات المتعاقبة، وعدم ادخال التحديثات على هذا القطاع والخسائر الذي مني بها هذا القطاع بعد تغيير نظام الحكم بعد عام (2003)، وانخفاض نسبة التخصيصات المالية في الموازنة والتوجه الحكومي نحو دعم القطاع النفطي مما انعكس سلباً على قطاع الصناعة وبالتالي انخفاض نسبة مساهمته في الصادرات الكلية (حميد 2007، 148) .

4- مساهمة الاستيرادات الصناعية الى الاستيرادات الكلية : يعتمد الاقتصاد العراقي في استهلاكه المحلي على الاستيرادات من الخارج بعد ان شهدت التجارة انفتاحا لم يشهدها من قبل عام (2003) مما ادى الى اغراق السوق العراقي بالسلع المصنعة ونصف المصنعة رخيصة الثمن والتي لم يستطع المنتج المحلي منافسة السلع المستوردة، مما ادى الى اغلاق نسبة كبيرة من المصانع والمعامل والورش، والجدول (5) يوضح حجم الاستيرادات الصناعية ونسبتها من الاستيرادات الكلية للمدة (2005-2022).

جدول (5): مساهمة الاستيرادات الصناعية في الاستيرادات الكلية للمدة (2005-2022) / (مليار ديناراً)

السنة	الاستيرادات الكلية (مليار دينار)	الاستيرادات الصناعية	نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية /الكلية %
2005	29383	15033	51.2
2006	27444	14045	51.2
2007	20861	9448	45.3
2008	35505	16081	45.3
2009	41283	18689	45.3
2010	43674	19781	45.3
2011	47540	21532	45.3
2012	58481	26488	45.3
2013	58812	26641	45.3
2014	52703	23871	45.3
2015	47623	17542	36.8
2016	34369	23577	68.6
2017	38108	20803	54.6
2018	45951	18547	40.4
2019	47946	20635	43
2020	51214	22478	43.9
2021	54246	32015	59
2022	57478	31`778	55.3
المتوسط			48

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك سنوات مختلفة.

نلاحظ من الجدول(5) أنّ الاستيرادات الكلية وبالتالي الاستيرادات الصناعية تتسم بالتذبذب خلال المدة (2005-2022) وشهدت نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية خلال المدة(2007-2014) بالاستقرار فقد بلغت(45.3%) ويعود هذا الى الاستقرار النسبي الذي شهده الاقتصاد العراقي واستقرار الطلب العراقي على السلع الصناعية الاجنبية (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجية المعلومات، مديرية الاحصاء الصناعي ، التقرير السنوي، للمدة (2007-2014))، أمّا المدة(2015-2022) فقد اتسمت بالتذبذب ففي عام(2015) انخفضت النسبة إلى(36.8%) ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض الاستيرادات من السلع الداخلة في الإنتاج المحلي كالسلع الوسيطة والنصف مصنعة والمواد الأولية (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الصناعي، التقرير السنوي، 2015، 171)، اما المدة (2016-2022) فقد شهدت تغيرات طفيفة في حجم الاستيرادات الصناعية، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستيرادات الصناعية في الاستيرادات الكلية (48%) مما يشير الى ان الاهمية النسبية للاستيرادات الصناعية مرتفعة بلغت قرابة (50%) من اجمالي الاستيرادات الكلية، في ما بلغت اعلى نسبة مساهمة خلال المدة المدروسة (68%) في عام (2016)، أمّا أدنى نسبة مساهمه في الاستيرادات الكلية فقد بلغت(36%) في عام (2015).والجدير بالذكر أنّ نسبة كبيرة من الاستيرادات الصناعية هي من السلع الداخلة في إنتاج القطاع النفطي الذي يعد المصدر الوحيد للدخل، مما ساهم في الاعتماد الكبير على هذه السلع المستوردة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1- يتطلب تطور القطاع الصناعي بصورة عامة وقطاع الصناعة التحويلية، خصوصاً التركيز على أمرين: الأول رأس المال البشري والمادي، الثاني التقدم التكنلوجي إذ أنّهما يسهمان بتطور إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية عن طريق اكتشاف طرائق إنتاج جديدة تقود لزيادة وتحسين نوعية السلع فضلاً عن انخفاض في تكلفة إنتاجها, وهذا الأخير يقود للدخول والمنافسة في الأسواق العالمية.

2- تكون نقطة انطلاق التنمية الاقتصادية في الدول النامية غلدة، من الصناعة التحويلية، لكونها تمثِّل الركيزة الأولى للتصنيع والقضاء على التخلف الاقتصادي, واخيرا الانتقال التدريجي نحو التطوير الاقتصادي

3- يكون دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد العراقي ضعيفاً, في النمو والتحفير فضلا عن ضعفه في تحفيز الصادرات المحلية.

4- عدم فاعلية السياسة التجارية اتجاه قطاع الصناعة، بسبب التوجه الريعي. للسياسة الاقتصادية الأمر الذي أدى لتوجيه الإيرادات النقطية في الموازنة العامة نحو النفقات التشغيلية (اجور – رواتب)، في المقابل هناك ضعفاً واضعاً من حيث الاهتمام بالجانب الاستثماري للقطاعات الاقتصادية في العراق.

ان الاهمية النسبية للصادرات السلعية في الاقتصاد العراقي، خلال مدة البحث منخفضة وذلك بفعل عدم مقدرة السياسة التجارية على رسم بيئة اقتصادية محفزة للصادرات, وللحد من الاستيرادات اذ يتضح ذلك من خلال زيادة درجات الانكشاف الاقتصادي في البلد.

ثانياً: التوصيات

1- إصلاح السياسة التجارية المعتمدة في العراق بما يضمن الحد قدر الامكان من السلع المستوردة ولا سيما السلع المماثلة لمنتوجات قطاع الصناعة التحويلية.

2- تعزير الترابط بين ادوات السياسة التجارية والاجراءات الحكومية الأخرى, لدعم قطاع الصناعة التحويلية, بما يضمن رفع اداء انتاجيته, عن طريق تشغيل الطاقات العاطلة اعتماداً على الموارد المحلية المتوفرة, للحد قدر الامكان من الاستيرادات الخارجية.

3- ضرورة تأهيل البنى التحتية الداعمة لقطاع الصناعة التحويلية, لزيادة الإنتاج للسلع الداخلة ضمن هذا القطاع اذ من الضروري اعادة تأهيل قطاع الكهرباء بعده المحور الرئيسي لكل الصناعات ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية.

4- تقديم الدعم المالي لمشروعات قطاع الصناعة التحويلية بما يضمن إمكانية الحصول على التكنلوجيا المتطورة، فضلاً عن اشراك العاملين بهذا القطاع بدورات وورش علمية لتمكينهم من استخدام التكنلوجيا المتطورة بصورة صحيحه الأمر الذي يسهم بزيادة الانتاج لهذا القطاع. توجيه جزء من التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو قطاع الصناعة التحويلية، صوب الصناعات كثيفة العمل, لغرض الحد من البطالة المنتشرة في العراق.

المصادر REFERENCES

1. ابراهيم كبة. *دراسات في الاقتصاد والفكر الاقتصادي.* بغداد: العاني للطباعة والنشر، 1981 .
2. احمد عباس الوزان، و حسني علي مظفر. "شبكة الحماية الاجتماعية في العراق - رؤيه نقدية – ومقومات للتطوير (بحث مقارن) ." *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية* ، 2008 ، الإصدار السنة السادسة.
3. احمد عدنان غناوي. "الاغراق وأثره على القطاع السلعي في الاقتصاد العراقي." رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001.
4. ارشد عبد اللطيف تركي. "السياسة التجارية واثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-1970)." رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2014.
5. اسوار قاسم ذياب خضر الدوري. "اثر الفساد المالي والاداري على النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للمدة(1987-1970)." اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق ، 2018.
6. السيد عبد المولى. *الوجيز في التشريعات الاقتصادية.* القاهرة: دار النهضة العربية، 1999.
7. اونر اوزلو. *تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي.* ترجمة ترجمة مركز العراق للأبحاث. دار الجامعي للنشر والتوزيع، بلا تاريخ.
8. جاسم الحيالي حازم ، و خالد حمادي المشهداني. "العوامل المؤثرة في النمو الصناعي في تجارب دولية مختارة." *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد*، 2012، الإصدار المجلد8 .
9. خالد محمد جميل. *اساسيات الاقتصاد الدولي.* عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
10. رعد حسن الصرن. *أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهة الاقتصادية.* المجلد الاولى. دار الرضا للنشر والتوزيع ، بلا تاريخ.
11. سامي عفيفي حاتم. *الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الكتاب الأوَّل .* مصر: الدار المصرية اللبنانية ، 2005.
12. شيماء شاكر السعدي. "تقييم السياسات التجارية للعراق في ظل التحول نحو اقتصاد السوق بعد (2003)." رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2021.
13. عادل حسين. "واقع تجارة العراق، الخارجية." *مجلة التجارة الالكترونية*، 2016 ، الإصدار العدد6 .
14. عباس علي التميمي. *النمو الصناعي في الوطن العربي.* العراق: مطبعة جامعة الموصل، 1985.
15. عبد السلام بكر محمود المولى. *اثر مراحل التعليم على النمو الاقتصادي في العراق للمدة(1968-1988).* رساله ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1993.
16. عبد العظيم عبد الواحد الشكري. "القيمة المضافة في القطاع الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة (2014-2000) دراسة قياسية باستخدام اساليب احصائية حديثة." *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية*، 2016 ، الإصدار المجلد18.
17. "القيمة المضافة في القطاع الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة (2014-2000) دراسة قياسية باستخدام اساليب احصائية حديثة." *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية*، 2016، الإصدار المجلد18.
18. عبد القادر السيد متولي. *الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة.* المجلد الاولى. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2011.
19. علي عبد الفتاح ابوشرار. *الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات.* عمان: دار المسرة للنشر، 2010.
20. كريم مهدي الحسناوي. *المدخل الى الاقتصاد الدولي* ،. بغداد: مطبعة التعليم العالي، 1987.
21. محمد جاسم عبير ، و حاتم علوان غفران . "تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة." *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 2006، الإصدار السنة الرابعة.
22. محمد صالح تركي القريشي، و ناظم محمد نوري الشمري. *مبادئ علم الاقتصاد.* الموصل : دار ابن الاثير للطباعة والنشر، 1993.
23. محمد سيد المصري. *التحفظ على المعاهدات الدولية رؤية تحليلية.* المجلد الاولى. الجيزة: اطلس للنشر والانتاج الاعلامي، 2019.
24. محمد عباس محمد علي ابراهيم. "اثر نمو القطاع على النمو الاقتصادي في مصر." *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 2023، الإصدار المجلد 5.
25. محمد علي حميد. "الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية." *مجلة جامعة كربلاء*، 2007، الإصدار المجلد 5.
26. وزارة التخطيط ، المديرية العامة للحسابات القومية، قسم التخطيط والمتابعة، سنوات مختلفة
27. وزارة التخطيط ، المديرية العامة للحسابات القومية، قسم التخطيط والمتابعة، سنوات مختلفة
28. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجية المعلومات، مديرية الاحصاء الصناعي ، التقرير السنوي، للمدة (2014-2007).
29. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجية المعلومات، مديرية الاحصاء الصناعي، التقرير السنوي، 2015.
30. Bassam, Hajjar. *Economic and Economic analysis, AL-manhal Lebanese.* Vol. first edition. Beirut , 2010.